حـــــــوار

مع عبد الكريم غلاّب

أجرى الحوار: عبد الحق ليبض

الاستقلال وخيبات الأمل

*** أنتم واحدٌ من أعضاء الحركة الوطنية المغربية التي ساهمتْ في صنع استقلال المغرب، وعنصرٌ فعّال في إطار حركة التنوير الطلائعية في المغرب التي شكلتْ دعامة حركة التحرير الوطنيّة. فكيف تقيّمون هذه التجربة، بعد أن مرّت عليها أزيدُ من أربعين سنة؟ هل حقّقتُمْ، بالفعل، ما كنتم تناضلون من أجله... أم لاحقتْ تجربتَكم النضالية خيباتُ أملٍ أدركتُم معها اليومَ أنكم فشلتُم إلى حدٍّ ما في تحقيق ما كنتم تحلمون به؟**

ـ لا يوجد، في اعتقادي، تناقضٌ بين تحقيق كثير من الآمال، والاصطدام ببعض خيبات الآمال في نتائج التجربة التي خضناها. فممّا لا شك فيه أنّ الحركة الوطنية كانت حركة رائدة، إذ استطاعت في فترة وجيزة نسبياً ـ إذا ما قورنتْ بتاريخ الحركات الوطنية المماثلة التي عرفتها العديدُ من البلاد العربية والإسلامية والإفريقيّة والآسيوية ـ أن تحقّق الهدف الأكبر، وهو الاستقلال. ومن المعروف أنّ الاستعمار الفرنسيّ، رسمياً، لم يتجاوز عمرُه في المغرب نيفاً وأربعين سنة. إلاّ أن الفترة التي احتُلّ فيها المغربُ كانت فترةً عسيرةً، لأنّها فترةٌ ما بين الحربين العالميتين وما عرفتْه من تداعيات سياسيّة واقتصاديّة. لكنْ رغم كل هذه الظروف، استطاعت الحركة الوطنية في المغرب ما بين ١٩٤٤ تاريخ الإعلان عن وثيقة المطالبة بالاستقلال، و١٩٥٥ تاريخ تحقيق الاستقلال النهائيّ عن السلطة الاستعماريّة الفرنسية، أن تضيّق الخناق على نظام الحماية الفرنسيّة. كما تمكنتْ من توحيد شمال المغرب الذي كانت تحتله إسبانيا، ووسطِ المغرب الذي كانت تحتله فرنسا. وهكذا عاد الاستقلال إلى المغرب في فترة وجيزة، ولكنْ بجهودٍ داميةٍ ومضنية. غير أنّ ذيول الاستعمار ظلت ممتدةً عبر الزمان، إذ بقيتْ بعضُ الجيوب مستعمَرَةً كالصحراء الغربيّة من المغرب، ومدينتيْ سبتة ومليلية. وقد قامت الحركة الوطنيّة بنضال مرير لتحرير بعض هذه الجيوب في إطار تعاونٍ كامل مع القصر المغربيّ؛ فتحرّرتْ، بذلك، منطقةٌ طرفاية، ثم منطقة إفني، فالصحراء الغربيّة. وأما سبتة ومليلية، فإنّ المعركة ما تزال قائمة بين المغرب وإسبانيا حولهما. وأعتقد أنّ ظروف إسبانيا بعد موت فرانكو وبعد انضمامها إلى المجموعة الأوروبية صعّبتْ من مأمورية المغاربة، لأنّ كلّ عملٍ ضد اسبانيا، اليومَ، هو عملٌ ضد المجموعة الأوروبية... علماً أنّ المغرب تربطه مصالحُ حيويةٌ بهذه المجموعة. ورغم كل هذه الظروف، فإنّ العمل يسير، ولو ببطء شديد، من أجل تحرير هاتين المدينتين اللتين بقيتا من جيوب الاستعمار.

أما عن نتائج هذا العمل الجادّ فهي، على العموم، نتائجُ إيجابيةٌ بدون شك. فقد أصبح المغرب بعد تحرره عضواً في العائلة العربيّة والإسلاميّة والإفريقيّة والدوليّة. كما أضحى يناضل من أجل بناء مستقبله الديموقراطيّ والسياسيّ والاقتصاديّ، فخطا خطوات مهمّة في الأربعين سنة الماضية في ميدان تحرير التعليم والشؤون الاجتماعية، كالصحة ونظام العمل وتحرير القضاء وإقرار الحريّات العامّة وحقوق الإنسان. وهذا العمل لم يكن سهلاً، إذ قمنا بجهد جهيد من أجل إقرار الديموقراطية في البلاد عن طريق وضع دستور ديموقراطيّ نسبياً، وعن طريق التعديلات التي أُدخلتْ على هذا الدستور لتحسينه وجعله في مكانةٍ تسمح بإقرار الحريات العامّة من جهة، وبتنظيم الدولة تنظيماً جديداً وديموقراطياً وعصرياً من جهة أخرى. وأنتَ إذا قارنتَ بين مغرب الستينيّات ومغرب التسعينيّات، فإنّك ستلاحظ الفرق الشاسع. ومع ذلك، ثمة كثيرٌ من السلبيّات ما تزال موضوعَ بحثٍ ونضال. فهناك معضلةٌ كبرى يعيشها المغرب وهي معضلة الأميّة التي ما تزال تخيّم على نحو ٥٠٪ من سكّان المغرب، ولاسيّما القرويّون. وهناك معضلة المعضلات، وهي

البطالة التي تجدها في كل بيتٍ مغربيّ. زدْ على ذلك مستوى المعيشة، الذي لم يرتفع بالنسبة إلى عموم المواطنين. طبعاً هناك فئةٌ استفادت من الاستقلال استفادةً كبرى وحقّقتْ ثروة هائلة. إلاّ أنّ هناك فئة عريضة من شرائح الشعب المغربيّ ظلت تعيش الحرمانَ والفقرَ ولم تستفد من حصيلة الاستقلال بالقدر الذي يجعلها تساير تطوّر الحياة الاقتصادية.

هذه بعض الخيبات التي صَدَمَتْ جيلَ حركة التحرير الوطنية. إلاّ أنّها، كما ترى، خيباتٌ طبيعية، يُمْكن التغلبُ عليها إذا ما توافرتْ الإرادةُ السياسيّةُ الحقيقيّة لذلك. وأعتقد أنّ النضال الذي يقوم به الوطنيُّون الذين يتكتّلون في «الكتلة الوطنيّة» والتي تتشكل من أربعة أحزاب سياسيّة (حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكيّ، وحزب التقدّم والاشتراكيّة، ومنظمة العمل الديموقراطيّ الشعبيّ)، وهي الأحزاب الأصيلة في المغرب، ببرامجها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، من شأنها أن تمحو هذه الخيبات وتجعل المغربَ يسير في الطريق الصحيح. ولكنْ، مع كل هذا وذاك، لا بدَّ من بعض الوقت ولا بدّ، كذلك، من ملاحقة تطوّر المصالح والحقوق والآمال والطموحات... ونحن نسعى إلى ذلك سعياً حثيثاً.

*** عندما ذكرتُ خيبات آمال الحركة الوطنيّة لم أكن أفكّر في «الخيبات الطبيعيّة» وحدها ـ وإنْ كنا نعلم أنها لم تكن طبيعيّة بنسبة كبيرة ـ، وإنّما كنتُ أفكر أيضاً في خيبة أملٍ كبيرةٍ مُنيتْ بها حركةُ التحرير الوطنيّة ولم تشرْ إليها في سياق كلامك؛ وهي خيبة متمثّلة في مسألة الحكم أو تسيير الشأن العام في البلاد. فنحن نعلم أنّ الحركات التحرريّة في العديد من البلاد التي عاشت الاستعمار، وناضلتْ من أجل الاستقلال، أتيحتْ لها فرصةُ مباشرةِ تسيير الشأن العام في زمن الاستقلال. وهو الشيء الذي لم تتوفر عليه حركةُ التحرير المغربيّة التي وجدتْ نفسها بعد الاستقلال خارج لعبة الحكم.**

فالحكم عاد مباشرةً، بعد الاستقلال، إلى العرش. وبدل أن يستمر هذا الأخير في تعاونه مع الحركة الوطنيّة نجده يتحالف مع قوى «النخبة التقليديّة» التي كانت تمثّل المصالح الحيويّة للاستعمار الفرنسيّ. فهل نقول اليوم إنّ الحركة الوطنيّة المغربيّة لم تكن مستعدةً لخوض معركة تسيير الشأن العام، وهو ما تدلّ عليه تجربةُ حكومة عبد الله إبراهيم في مطلع الستينيّات التي لم تعمّر أكثر من سنة، وتجربةُ حكومة عبد الرحمن اليوسفي اليوم التي وجدتْ نفسها مضطرةً إلى التحالف مع خصوم الأمس لمباشرة الحكم؟ أم أنّ ثمّة انقلاباً حصل ضد الحركة الوطنيّة وضد شرائح عريضةٍ من الشعب المغربيّ لفائدة طبقةٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ تمثّل مصالح الاستعمار الفرنسيّ وتعمّق وجودَه في المغرب؟

ـ إنّ ما قلته حقيقة. فقد حصلتْ خيبةُ آمال كبيرةٌ بعد الاستقلال، وهي خيبة كانت نتيجةً مباشرة للطريقة التي اصطنعها الاستعمارُ في ساعاته الأخيرة لإنهاء وجوده المباشر في المغرب. فلقد كان الاستعمار يروِّج لفكرةٍ مؤدّاها أنّ هناك رأياً غير رأي الحركة الوطنيّة، وهو رأيُ ما كان يسميهم الاستعمارُ «الزعماء التقليديّين» أيْ زعماء القبائل، وهم الشريحة التي كان يمدّها الاستعمارُ ببعض النفوذ لخدمة توجهه الاستعماريّ في المناطق المختلفة التي كان فيها. وعندما خضع الاستعمارُ لمطالب الحركة الوطنيّة، تشبّث في المقابل بقضية هؤلاء «الزعماء التقليديّين»، واشترط في الحكم أنْ لا تكون الحركةُ الوطنيةُ، التي حققت الاستقلالَ، هي القائمةَ على تسييره وحدَها. ولما كان الهدفُ الرئيسيُّ للحركة الوطنيّة هو تحقيقَ الاستقلال، فإنها لم تجد مانعاً من تقديم بعض النفوذ إلى هذه الفئة التقليديّة. وللتاريخ أقول إنّ الحركة الوطنية بصنيعها هذا قد ارتكبتْ خطأً تاريخياً في حق المستقبل السياسيّ للبلاد، وذلك لأنّ التساهل مع هذه النخبة التقليديّة الوارثة للاستعمار قد أضرّ بمستقبل تسيير البلاد وما يزال يضرّ إلى يومنا هذا. ولمّا كانت الحركة الوطنيّة قد عجزتْ عن أن تفرض نفسها قوّة فاعلةً في المشهد السياسيّ للمغرب بعد الاستقلال، فقد أثّر ذلك تأثيراً عميقاً في مبدإ توزيع السلطة، الأمر الذي ولّد خلخلةً في الحكم أدّتْ إلى احتكار كل السلطة من طرف الملك في فترة معيّنة في السنوات السبع بعد الاستقلال قبل أن يوضع الدستورُ؛ وهو ما حدا بأولئك التقليديّين إلى التلاعب بمصير البلاد. فقد ظلوا يحنّون إلى شطط السلطة التي مكّنهم الاستعمارُ منها، بعد أن كان قد مكّنهم من خيرات البلاد مقابلَ ولائهم له. لذلك أمكننا القول إنّ الاستعمار الفرنسيّ ظلّ له حضورٌ ونفوذ في المغرب في شخص هؤلاء التقليديّين. ومن جهتنا حاولنا الانتصار على هذه الخيبة بالتشدد في المطالبة بوضع الدستور. وكانت هناك خطواتٌ تمهيديّة لإقرار دستورٍ للبلاد، في السنوات الأخيرة من حياة محمد الخامس والسنوات الأولى من عهد الحسن الثاني. وقد تحقّق ذلك في سنة ١٩٦٢. لكنّ التفكير في تعدُّدية الجهات التي تدير الشأن العامّ جعلنا أمام ظاهرتين ما تزالان تَسِمَان المشهدَ السياسيَّ المغربيَّ، وهما: أوّلا ظاهرة «التكنوقراطيّين» الذين حَكَموا البلادَ في غياب أيّ توجه سياسيّ محدّد. وثانياً ظاهرة «تفريخ الأحزاب» المصطنعة التي وُلِّدتْ كبديل عن التقليديّين الذين انتهى

أمرهم. وهذا الخلط ما يزال قائماً إلى الآن، وهو الذي يعوق مسيرةَ العمل البنائيّ للمغرب المستقلّ. فقد واجه هذا المشكلُ الحركةَ الوطنيةَ الممثَّلة الآن في «الكتلة الوطنيّة» عندما عَرَضَ عليها الملكُ مبدأَ التداول في الحكم في سنة ١٩٩٣، فوجدتْ نفسها أمام معضلتيْن: تتمثَّل المعضلة الأولى في تركيبة البرلمان التي لم تكن تسمح بأن تكون للحكومة أغلبيَّةٌ مؤيِّدةٌ، وكنا ساعتَها نرفض أن تؤيِّد الحكومةَ أغلبيَّةٌ ليست نابعةً من صناديق الانتخاب. أما المعضلة الثانية فتتجلَّى في أنّ الحكومة تتركَّب من وزراء تكنوقراطيِّين، عنيتُ وزراء بدون لون سياسيّ؛ وكان من بين هؤلاء الوزراء وزيرُ الداخليَّة الذي يبقى خارجاً عن سلطة الوزير الأوّل. وهذا شيء رفضناه رفضاً قاطعاً، وقلنا لحظتها للملك إنَّنا نرفض أن تكون حكومةٌ إحدى أهمّ وزاراتها مسنَدة إلى وزير غير سياسيّ.

هذان المقترحان تمّ تجاوزهما سنة ١٩٩٨ عندما عرض الملك على السيد عبد الرحمن اليوسفي تشكيل الحكومة، بحيث وجد نفسه مضطراً إلى التعاون مع أحزابٍ خارج «الكتلة الوطنيّة» من جهة... ومع وزراء تكنوقراطيِّين من جهة أخرى، وعلى رأسهم وزير الداخليَّة.

*** هذه المشكلة التي عرضتموها تُعتبر في رأي العديد من المتتبِّعين لتجربة «التناوب» السياسيّ في المغرب سبباً رئيسياً في تعرقل تحقيق البرنامج الحكوميّ. فـ «التناوب المصطنع» أو «التناوب المفروض» لا يمكنه أن يُنتِج إلاّ وضعيةً مأزومةً تعود بأصولها إلى المشكلةِ التي انطلقنا منها، والمتمثِّلةِ في عجز النخبة السياسيَّة والفكريَّة الطلائعيَّةِ في المغرب عن القضاء على البنية التقليديَّة المتحكِّمة في السياسة الاقتصادية للبلاد.**

ـ أستطيع القول الآن إنّ الحكومة لم تستطع أن تحقّق برنامجها. ولم يكن مقدَّراً لها أن تتمكّن من ذلك، لا لشيء إلاّ لأنّ الحكومة مكوّنة من سبعة أحزاب وفيها وزراء تكنوقراطيون، بل فيها وزيرُ داخليَّة هو الوزير الذي قاد الداخليَّةَ وقادَ الحياة العامّة في البلاد طوال ربع قرن تقريباً*. ومن الطبيعيّ أن وزيراً يتربَّع على سدّة الحكم، وحكم الداخليةِ بالأخصّ، ربعَ قرن لا بدّ أن يملك من السلطات ما لا يملكه الوزيرُ الأوّلُ نفسُه الذي لم يمرّ عليه في الحكم الآن إلاّ سنةٌ وبضعةُ أشهر. فالحكومة الحالية يمكن القول إنَّها عاجزة عن تحقيق برنامجها. ويَظهر هذا العجزُ من خلال عدم قدرتها على حلّ المشاكل المستعصية، ومنها مشاكل العاطلين من خرّيجي الجامعات. فرغم عدم قدرتها المالية على الاستجابة **لكل** طلبات التوظيف، فإنَّه كان بإمكانها توظيف بعض هؤلاء الخريجين في الأقاليم والجامعات المحليَّة والبلديّات والقرويّات. ولتتمكن من ذلك كان لا بد لها من قوّةٍ حكوميَّة توجد أغلبُ مكوّناتها في وزارة الداخلية.

التعريب والفرانكوفونيَّة

*** من المشكلات الرئيسيَّة التي تواجه المغربَ وجميعَ الدول العربيَّةِ مشكلةُ التعليم. غير أنَّه لا يستقيم الكلام عن التعليم دون ربطه بالسياق العامّ. فالمغرب عاش لفترة طويلة الازدواجيَّةَ على مستوى اللّغة والثقافة، وانعكستْ نتائجُ هذه الوضعيّة على مستوى التعليم بحيث بتنا أمام بنيتيْن اجتماعيتيْن متفاوتتيْن: فئة اجتماعيَّة استفادت من تعلُّمها باللّغة الأجنبيَّة، وهي التي تحتلّ مراكزَ القرار في الإدارة وسلطة تسيير شؤون البلاد العامة... وفئة اجتماعيَّة حُرمتْ أسبابَ هذا التعليم فاكتفتْ بالتزوّد بحصيلة تعليمٍ محدودِ الآفاق لم يساهم في تطويرها ولم يعمل على ترقيتها اجتماعياً واقتصادياً.**

ألا يُمْكننا تحليلُ مشكلة التعليم في المغرب من هذه الزاوية، أيْ من زاوية الازدواجيَّة، بدلاً من البحث في قضايا بعيدةٍ عن جوهر المشكلة؟

ـ مشكلات التعليم في المغرب وفي غيره، وبخاصة في البلاد التي مرّت بالاستعمار الفرنسيّ، ذاتُ وجهيْن: جانبيّ وعميقٍ. ويهمّنا في هذا المقام الوقوفُ عند المشاكل العميقة للتعليم في المغرب. فالمعروف أنّ المسؤولين عن التعليم في هذه البلاد لم يستطيعوا أن يتخلّصوا من رواسبِ الاستعمار. والراسبة الأولى والخطيرة تتجلَّى في أنّ الاستعمار كان قد أوهم الذين خلَفوه بأنّ التعليم لا يمكن أن يكون إلاّ بلغةٍ أجنبيةٍ. وقد عانيْنا كثيراً في بداية الاستقلال من وزراء التربية والتعليم الذين تعاقبوا على الوزارة، إذْ كنّا نؤكّد لهم أنّ لغة التلقين يجب أن تكون هي العربيَّة في كل المستويات وفي كل فروع المعرفة، وأنّ علينا ـ في المقابل ـ أن نقوّي اللُّغات الأجنبية الأخرى لا أنْ نقتصر على اللّغة الفرنسيَّة وحدَها. لكنَّنا كنا نُصدَمُ دوماً بتشدُّدِ الوزراء وتعصُّبِهم للّغة الفرنسيَّة وتمتيعِها بالأفضليَّة على اللّغات الأخرى، بما فيها اللُّغة العربيَّة التي كانوا يَرون أنها يجب أن تُدرَّس كلُغة فقط. وقد تطوَّر الأمرُ بعد جهدٍ جهيدٍ، فأُقِرَّ تدريسُ الموادّ الإنسانيَّة كالآداب والتاريخ والجغرافيا

* ـ المقصود وزير الداخليَّة إدريس البصري الذي عُزِلَ فيما بعد. (الآداب)

ما مصير التلاميذ في الإعداديّ والثانويّ الذين يدرسون المواد العلميّة باللغة العربيّة، ثم يُلقَّنونها في الجامعة باللُّغة الفرنسيَّة؟

والفلسفة باللّغة العربيَّة. إلاَّ أنَّ نقطة التحوُّل الأساسيَّة في مسار التعليم ستشهدها سنةُ ١٩٧٧ عندما شارك حزبُ الاستقلال في الحكومة مشاركةً نسبية، فكان أنْ أُسندتْ حقيبةُ التعليم إليه، فاستطاع الوزيرُ الاستقلاليُّ أن يَفْرض تعليمَ الموادّ العلميَّة في الثانويّات باللّغة العربيَّة. وبطبيعة الحال واجه هذا الوزير معارضةً شديدةً من طرف دعاة فَرْنَسَةِ التعليم، لكنه صمد حتى حقّق الآمال التي كنّا نرجوها، وهي تعريبُ التعليم في المراحل الابتدائيَّة والإعداديَّة والثانويَّة. وبقيتِ الجامعةُ المغربيَّة مفرنسةً: فالكليّات العلميَّة والرياضيَّة تدرَّس بالفرنسيَّة، وكليّات الحقوق فيها قسمٌ بالفرنسيَّة وآخرُ بالعربيَّة. وهو ما نَتَجَ عنه اضطرابٌ في سيرورة التعليم في المغرب، يُعَدّ الآن مُشكلاً جوهرياً.

وعندما نفكّر في موضوع التعليم في المغرب لا بدّ من الاعتراف في البدء بأنّه لم يخضع لفترة طويلة من تاريخه لبرنامج ومنهج محدَّدَيْن. فهناك أجيالٌ دَرَسَتْ باللُّغة الفرنسيَّة وأخرى تدرس باللُّغة العربيَّة. إضافة إلى أنَّ التعليم في المغرب يعاني اليوم، كما في العديد من الدول العربيَّة، ضعفَ المستوى. وضعفُ المستوى ناتج عن كثرة التلاميذ وتكدُّس حجرات الدرس من جهة، وضعفِ مستوى الأساتذة وضعفِ وسائل التلقين والتجهيز المدرَسيّ من جهة ثانية. وقد يحلو لأنصار فرنسة التعليم، اليوم، أنْ يردّوا أسبابَ هذا الضعف إلى سياسة التعريب «الفاشلة».

*** استعملتم أثناء الحديث عن دور الوزير عز الدين العراقي في تعريب التعليم لفظ «فَرْض». لكنّ هذا اللّفظ قد يجعل القارئ يظنّ أنّ مسألة التعريب كانت إرادةً فرديةً أراد الوزيرُ الاستقلاليُّ فرضها على الجميع، ولم تكن تنمّ عن رغبةٍ وطنيَّةٍ تَحَقَّقَ حولها الإجماعُ الوطنيُّ. فهل كان هناك غيابٌ للحوار الوطنيّ حول مسألة تعريب التعليم؟ وهل يتحمّل حزبُ الاستقلال وحده تبعاتِ تجربة التعريب؟ وهل فَشَلُ مواصلة تجربة التعليم على مستوى الجامعة يعود إلى غياب توافقٍ وطنيٍّ حول الموضوع؟**

ـ الوزير الاستقلاليّ السيد عزالدين العراقي لم يَفْرض التعريبَ في الموادّ العلميَّة والرياضيَّة، وإنَّما سَلَكَ إلى ذلك سبيلَ الحوار والإقناع، فاستطاع أن يكسب الرأيَ العامّ. وفي جانب آخر كان هناك دعاةُ الفرنسة الذين يسيطرون على الحياة العامة الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة؛ وكان منهم فريقٌ اقتنع بسياسة التعريب أو قَبِلَها على مضض، وفريقٌ آخر عارض التجربة بشدّة. لكنّ الرأي العامّ في غالبيّته العظمى كان مع التعريب، خصوصاً أنّه يعلم بوجود تجارب عربيَّة ناجحة في هذا المجال.

وإذا كان التعليمُ المغربيُّ يمرّ اليوم بأزمةٍ هيكليّةٍ أو بنيويّةٍ، فإنّ السبب لا يعود إلى التعريب وإنَّما إلى السياسات التعليميَّة التي تعاقبتْ على المغرب منذ عهد الاستقلال، فأورثتِ اللحظةَ الراهنةَ تعليماً ذا بنياتٍ ضعيفةٍ بل هشّة. ويجب اليومَ توحيدُ الجهود من أجل وضع استراتيجية واضحةِ الرؤى والأهداف بهدف صياغة مشروع إصلاحٍ تعليميٍّ شامل. فأنا حتى الآن أستغرب لماذا لم تَعرَّب الجامعةُ المغربيَّةُ نفسُها بعد أن شمل التعريبُ الأقسامَ الإعداديةَ والثانوية؟ وأتساءل عن مصير التلاميذ في الإعداديّ والثانويّ الذين يَدْرسون اليومَ الموادَ العلميَّة باللُّغة العربيَّة فيصطدمون في الجامعة بتلقينها باللُّغة الفرنسيَّة. وإنَّها لمعضلةٌ كبرى لا تستهدف بنية التعليم في المغرب فحسب، وإنَّما قد تُجْهِز على مستقبل البلاد كلّه. فلنتصوَّرْ، في ظلّ هذه الوضعيَّة، أيَّ نوعٍ من الأجيالِ سيقود المغربَ بعد خمسة عشر أو عشرين سنة من الآن!.

*** ترتبط قضيةُ التعريب، إضافةً إلى ما جاء في كلامكم، بظاهرةٍ شديدة التعقيد ولها جذورٌ ممتدّة في بنية المجتمع المغربيّ، وأعني بها ظاهرة الفرانكوفونيّة. وأنا أعتقد أنّ الوزير الذي سنّ التعريبَ كان في عمله يصارع بنيةً قائمةً في المغرب ويستهدف مصالحها الحيويّة. وأرى أنّ عرقلة التعريب في الجامعة لم تكن ناتجةً عن قصور في الرؤية أو ضعف في الأداة، وإنَّما جاءت تعبيراً عن أنّ ثمّة خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوُزها، وأنّ ثمّة مصالحَ لا يمكن المساسُ بها. والجامعةُ، بما تمثّله من ثقل على مستوى رسم مستقبل البلاد، لم يكن يُسمح لها بأن تَرْكب «موجة التعريب» لأنّ ذلك قد يُفْقِد المصالح الفرنكوفونيّة امتيازاتها وأفضليّاتها.**

ـ أتفق معك في كلّ ما أشرتَ إليه. فالفرنكوفونيَّة متمكّنةٌ في المغرب كما هي متمكّنةٌ في مختلف البلاد التي سبق للاستعمار الفرنسيّ أنْ مرَّ بها. والشيء المؤكّد هو أنّ دعاة الفرنكوفونيَّة، الرسميِّين (وهم موجودون في مختلف مناطق

البلاد ولهم في المغرب نفوذٌ قويّ) أو المفرنَسين (المتأثِّرين ـ وإنْ لاشعورياً ـ باتجاه الفرانكوفونيّة) يعملون بوضوح، أو بشكلٍ خفيّ، على ترسيخ نمط التعليم كما كان في عهد الاستعمار.

والحق أنّ الانتصار على الفرانكوفونيّة ليس عمليّة سهلة. فحتى لو انتصرنا داخلياً على دعاتها، فإنّنا لن ننتصر سياسياً واقتصادياً على القائمين عليها. ولذلك، فإنّنا سنظل ـ نحن وغيرنا من الدول المماثلة كالجزائر وتونس ـ نتخبّط بين العربيّة والفرنسيّة... وإنْ كنتُ أؤمن أنّ الانتصار في الأخير سيكون للعربيّة إنْ تحسنت الأوضاعُ السياسيّة، وأصبح الوطنيُّون في كل البلاد العربيّة، وفي المغرب بالذات، هم الذين يباشرون تسييرَ الشأن العام.

لا ننكر حق الأمازيغيِّين في أن يتعلَّموا لغتهم، ولكنَّنا نُنكر أن تكون هذه اللُّغة لغةً وطنيَّة تشتِّت البلاد إلى قِسمَيْن

العربية والأمازيغية

*** إضافةً إلى معضلة الفرنكوفونيّة، ثمّة في المغرب إشكالٌ لغويٌّ آخر يرتبط هو أيضاً بسؤال الهويّة والتاريخ الحضاريّ والثقافيّ للمغرب. عنيتُ معضلة الوضع الاعتباريّ للّغة الأمازيغيّة. لكم موقفٌ واضحٌ من المسألة الأمازيغيّة. لكنّ ثمة حركةً دائبةً، ومريبة في الوقت ذاته، لا تكتفي بالدفاع عن حق الاختلاف بالهوية الثقافيّة والحضاريّة لجزء كبيرٍ من الشعب المغربيّ، وإنّما تتجاوز ذلك إلى حدود المطالبة بإلغاء اللُّغة والهويّة العربيتيْن وإحلال اللُّغة والهويّة الأمازيغيتيْن محلَّهما. وتذكّرُنا هذه الحركةُ بما كان قد أقْدم عليه الاستعمارُ الفرنسيُّ عندما أعلن عن الظهير البربريّ سنة ١٩٣٠، والذي كان يهدف إلى التمييز بين «الأصيل» و«الوافد» في المغرب، أي التمييز بين السكّان ذوي الأصول البربريّة والسكّان ذوي الأصول العربيّة... علماً أنّ هذا الظهير قد قاومه البرابرةُ قبل العرب!. فكيف تحلّلون هذه الظاهرة اللُّغوية التي تمسّ هويّتنا الحضاريّة والثقافيّة؟**

ـ أعتقد أنّ هذه المعضلة مصطنعة. فالمغرب هو ككثير من البلاد الأخرى التي توجد فيها أقلياتٌ ليست عرقيّة وإنّما لغويّة؛ فليس في المغرب أعراق متنوِّعة بل هو بلاد موحَّدة. والأمازيغيّة، كلغة أو كلهجة، لا يمكننا أن ننكر عليها قدرتَها الفنيّة وتعبيرَها عن كثير من مطامح الشعب وتراثه الفنيّ، وبخاصةٍ التراث الشعبيّ الغنائيّ والشعريّ. لكنّ الأمازيغيّة لا يمكنها أن تكون لغةَ تعليم أو لغةَ ثقافةٍ عامةٍ، وذلك لأنّ اللُّغة العربية ذاتُ مكانة في المغرب، وهي لم تكتسبها من المغرب فحسب، وإنّما من الوطن العربيّ كلّه، ومن تاريخ اللُّغة العربيّة، ومن الإسلام والقرآن، ومن التراث الثقافيّ العربيّ الذي لا يكاد يعادله تراثٌ آخر في لغة أخرى. فلغة هذا التراث تَفْرض نفسَها على التعليم، وتفرض أن تكون هي اللُّغةَ العالمة... بالإضافة إلى أنّها اللُّغة الرسميّة للبلاد دستورياً. فإذا قلنا إنّ على اللُّغة الأمازيغيّة أن يكون لها حظُّها من التعليم، وإنّها يجب أن تكون لغةَ التلقين، فمعنى ذلك أنّ علينا أن نبدأ من الصفر فيما يخصّ الذين يتعلمون بهذه اللُّغة، وسنُضطرّ آنذاك إلى تجزيء الوطن إلى فئتين: فئة تتعلّم بالعربيّة، وفئة أخرى تتعلّم بالأمازيغيّة. وستكون النتيجة أنّ اللُّغة الفرنسيّة هي التي ستنتصر في النهاية، لأنّها اللُّغة التي ستوحِّد المتعلِّمين بالعربيّة وأولئك المتعلِّمين بالأمازيغيّة، ستوحِّدهم في الفكر والاقتصاد والإدارة، وتصبح كلٌّ من الأمازيغية والعربيّة لغتيْن هامشيتيْن تُوَظَّفانِ للاستعمال العاديّ وللكتابة العادية أو الكتابات الأدبيّة.

هذه المعركة التي يقوم بها بعضُ المتحمِّسين لجعل اللُّغة الأمازيغيّة لغةَ التعليم ولغةَ الإدارة هي معركةٌ خاسرةٌ من بدايتها. وأعتقد أنّ كثيراً من الذين ينتمون إلى أصول أمازيغيّة يُتْقِنون اللُّغةَ العربيّةَ ويتكلّمون بها، وقد ساهموا مساهمةً كبيرةً في الإبداع العربيّ. بل إنّ كثيراً من الأمازيغيِّين خَدَموا هذه اللُّغة أكثرَ ممّا خَدَمَها العربُ في المغرب. أعود الآن فأقول إنّنا إزاء مشكلة مصطنعة. فالذين يدافعون عن الأمازيغيّة بهذا الحماس يعتقدون أنّهم يدافعون عن هويتهم. وهذا في رأيي خطأٌ كبير. وذلك لأنّ هويّتنا واحدة، إذ ليس هناك في المغرب بربريٌّ وعربيٌّ، بل كلنا من أصول واحدة: فهناك بربر شرفاء ينتمون إلى أبناء النبيّ، كما أنّ هناك عرباً متبربرين ويتكلّمون الأمازيغيّة لكنّ أصولهم عربيّة؛ فكثير من القبائل العربيّة انتقلت إلى الجبال وتحدثّت اللُّغة الأمازيغيّة أو التشلحيت أو السوسية أو الريفيّة*. وعليه، فبدل أن نضيِّع طاقاتنا في هذا الخلاف

* ـ لهجات بربريّة تنتمي كلٌّ واحدةٍ منها إلى جهةٍ من جهات المغرب. (ع.ل.)

والصراع اللذيْن لا ضرورة لهما، يجب أن نتّحد حول منهجٍ واحدٍ للتعليم، يَرفع من مستوى المتعلّمين الذين يتعلّمون باللُّغة العربية كي لا تنتصر اللغةُ الفرنسيّةُ على اللغة العربيّة. وبعد ذلك إذا أراد أحدُنا أن يتعلّم اللُّغة الأمازيغيّة فله ذلك؛ فنحن لا ننكر حقّ الأمازيغيّين في أن يتعلّموا الأمازيغيّة، ولكنّ الذي ننكرهُ هو أن تكون الأمازيغيّةُ لغةً وطنيةً تشتّتُ البلادَ إلى قسمين وتجعل من المغرب بلداً كسويسرا أو بلجيكا أو أيّةِ دولةٍ ليست لها أصولٌ لغويّة. فنحن في المغرب نمتلك، تاريخيّاً وحضارياً، أصلاً لغويّاً ثابتاً لا بد لنا من التشبُّثِ به. أما إذا كانت هناك لهجاتٌ تتحدّث بها هذه الجهةُ أو تلك، فلنحتفظْ بها ولندعمْها في إطار مبدإ التنوُّع داخل الوحدة.

*** لكنّ مطلب الحركات الأمازيغيّة لا يقتصر على ذلك، وإنّما هي تناضل من أجل اعتماد اللُّغة الأمازيغيّة رسمياً كلغةٍ وطنيّةٍ والتنصيصِ على ذلك دستورياً.**

ـ لا يُمْكن مطلقاً، في نظري، أن نَجْعل من المغرب بلداً للغتيْن!

*** لكنهم يحيلون دوماً على مرجعيات قائمة في الغرب الديموقراطيّ، كفرنسا وبلجيكا وسويسرا، ويقولون إنّ وحدة هذه البلدان لم يهدِّدها التنويعُ اللُّغويُّ ولا إعطاءُ حقٍّ دستوريٍّ لكل فئة لغويّةٍ في الاختلاف.**

ـ هذا إذا أرادوا للمغرب أن يعيش تمزُّقاً بين لغتيْن، في وقتٍ نعاني فيه جميعاً هيمنةَ اللُّغة الداخليّة، عنيتُ اللُّغة الفرنسيّة. تصوَّرْ معي مغرباً ممزَّقاً بين ثلاث لغات، كيف نستشرف مستقبله؟ ما يجب أن يعيه أصحابُ هذا التيار هو أنّهم بسلوكهم هذا إنّما يخدمون تيارَ الثقافة الفرنكوفونيّة وترسيخَ جذورها في المغرب. فالأمازيغيّة، بتنوُّع لهجاتها، ليست لها أدواتٌ لمنافسة اللُّغة العربيّة؛ ولئن هي استطاعت ذلك، فإنّها لن تقوى على منافسة اللُّغة الفرنسيّة. وبذلك سنصبح أمام مغربٍ مُفَرْنَسٍ مئةً بالمئة.

*** ألا ترون معي، من منطلق الديموقراطية وحقّ الاختلاف، أنّ من الواجب التعبيرَ عن حقّ شريحةٍ كبيرة من المجتمع المغربيّ لها أصول بربريّة، ما دام الدستور يعبِّر عن روح المجتمع ويجسّد بنياته ويُبَنْيِن هويّته؟**

ـ هناك فرقٌ بين الحقّ الوطنيّ والحقّ الإنسانيّ، وبين الحقّ الدستوريّ. فعندما تقول مثلاً في بلدٍ ما غيرِ المغرب إنّ لكلّ إنسانٍ الحقَّ في أن يتديَّن بالدين الذي يريد، فأنت أمام حقّ إنسانيّ من حقوق الإنسان المعترفِ بها دوليّاً. ولكنْ هل **تَفْرض** هذا في الدستور؟ لا ليس ذلك ضرورياً: فهناك دينٌ رسميٌّ للدولة، وهناك متديِّنون بكل الديانات؛ وهذا موجود في مصر التي فيها أقليّات. ولمّا كانت الديانة الرسميّة في البلاد هي الإسلام، فإنّ ذلك لا يمنع وجودَ أقباط أو مسيحيِّين في سوريا أو العراق أو السودان. ومثل ذلك قضيّة اللُّغة. فإذا كان من الحق الإنسانيّ أن يتعلّم الأمازيغيُّون اللُّغةَ الأمازيغيّة، فإنّ ذلك لا يوجِب وضعَ هذه اللُّغة دستوريّاً باعتبارها لغةً وطنيّة؛ وهي لن تكون لغةً وطنيّة على الإطلاق إذ هي لا تعدو أن تكون لغةَ مجموعةٍ من الناس بعضُهم يتكلّم الريفيّة وآخرون يتكلّمون التشلحيت وجهة تتكلّم التمازيغت. ثمّ، ليقولوا لنا: أيّ لهجةٍ من هذه اللهجات يؤهّلونها لأن يُعترف بها دستورياً؟

*** هم يتحدّثون عن اللُّغة المعيار.**

ـ ليست هناك لغةٌ معيارٌ. فعندما نتحدّث عن اللُّغة العربية فإنّنا نقصد اللُّغةَ العربيّةَ الفصحى.

*** أعتقد أنّ اللُّغة العربيّة كانت في مثل وضعيّة اللُّغات الأمازيغيّة: فهي مثلها كانت متنوّعةً، واحتاجت إلى فترات تاريخيّة من أجل وضعِ أسسِ لغةٍ معيار توحِّد كلّ تنويعات اللُّغة العربية. وقد تمثّلت هذه اللُّغةُ المعيارُ في لغة قريش، نظراً لشروطها الجيوسياسيّة والثقافيّة بمعايير ذلك الزمان.**

ـ لم تكن هناك لغاتٌ عربيّةٌ متنوّعة، بل كانت هناك **لهجاتٌ** عاميّةٌ في الخطاب. وأما في الكتابة أو الحديث العلميّ فقد كانت هناك لغةٌ واحدةٌ وموحّدةٌ هي اللُّغة الفصحى، وهي التي ما تزال قائمةً في كل البلاد العربيّة. وهذه اللُّغة هي التي تخلّفتْ لدينا من الإسلام ومن القرآن، وهي اللُّغة التي يجب أن تكون لغةً دستوريّةً، وهي اللُّغة التي نناضل اليومَ من أجل أن نقدِّم لها الوضعيّةَ اللائقةَ بها بين لغات العالم الحيّة والمنتجة.

*** يَحْضرُنا نموذجُ أمريكا، التي هي دولةٌ ديموقراطيّةٌ لكنّ دستورها لم ينصّ على التنوُّع اللُّغويّ رغم ما يحفل به المجتمعُ الأمريكيُّ من تنوُّعٍ لغويٍّ بارز. بل إنّ الإدارة الأمريكية رفضتْ مؤخراً مطالبَ ولايةٍ أغلبيةُ سكّانها من أصولٍ إسبانيّةٍ حينٍ طالبوا بتمتيعهم بحقّ إقرار اللُّغة الإسبانيّة في المدارس والثانويّات.**

ـ هذا حصل في جنوب أمريكا الذي يتحدّث الإسبانيّة. المهم أنّ الذين يَفِدون على أمريكا من جهات مختلفة يتحدّثون بلغتهم الأصليّة الألمانيّة أو الفرنسيّة أو الإسبانيّة، لكنّ لغة عموم الوطن الرسميّة والدستوريّة إنّما هي اللُّغةُ الإنجليزيّة.

اتّحاد كتّاب المغرب... ورابطة الأدباء المغاربة... واتّحاد الكتّاب العرب

*** عشتم تجربة أساسية في مرحلة تاسيس اتحاد كتّاب المغرب، وفي مرحلة توطيد دعائمه. فانتم كنتم رئيساً لاتّحاد كتّاب المغرب مدّة تسع سنوات، وهي الفترة التي أعقبتْ مرحلةَ التاسيس التي كان قد قادها المرحوم الدكتور محمد عزيز الحبابي. ويهمّ الجيلَ الجديدَ من المثقفّين معرفةُ خبايا هذه الفترة وهواجسها، خصوصاً وأنّ اتّحاد كتّاب المغرب يشهد اليوم انعطافةً كبرى في مسيرته الثقافيّة تَطْرح عليه أسئلةً جديدةً وتطالبه بمبادراتٍ مغايرةٍ لتلك التي كان يقوم بها في الماضي.**

ـ كنتُ قد شاركتُ في مرحلة النشأة لاتّحاد كتّاب المغرب، وأعترف بأنّ الفضل في الدعوة إلى الفكرة تعود إلى الأستاذ الراحل محمد عزيز الحبابي. ومن المصادفات الطريفة أنّ الحبابي كان يسكن منزلاً يقع قبالةَ منزلي، لا تفصل بينهما سوى بضعةِ أمتار هي ساحةُ الشارع الذي كنا نلتقي فيه ونتحدّث في فكرة اتّحاد الكتّاب؛ وهو ما جعل هذه الفكرة تولد في هذا الشارع. وقد نُظِّمتْ بعد ذلك اجتماعاتٌ مختلفة كان يَحْضرها الرّوادُ الذين كانوا من شباب ذلك الوقت، كما كان يَحْضرها بعضُ الإخوة الجزائريِّين المقيمين في المغرب قبل أن تستقلّ الجزائر. ثم اتّسعت الفكرة، وهدفتْ إلى إنشاء اتّحاد كتّاب للمغرب العربيّ كلِّه. وفكرة التأسيس هذه كانت جريئة في لحظتها التاريخيَّة، واكتستْ أهميةً كبرى في التحسيس بالتوجه القوميّ الذي كان يحرّك هموم المثقف في المغرب أو في الجزائر أو في غيرهما من البلدان العربيَّة. وقد بذل الدكتور الحبابي، إلى جانب رفقائه الذين كانوا معه، مجهوداً كبيراً، ولاسيَّما أنّ فكرة اتّحاد الكتّاب كانت جديدة بالنسبة إلى البلاد العربيَّة جميعها، إذ لم يكن في البلاد العربيَّة آنذاك أيُّ اتّحادٍ للكتّاب في بداية الستينيّات. وبتأسيس «اتّحاد كتّاب المغرب العربيّ»، أسهمنا في تقريب المسافة بين كتّاب الجزائر وتونس وليبيا، كما أسهمنا في الدفع بالعمل الإبداعيّ لدى الشباب الذين أصبحوا يتطلّعون إلى الانتماء إلى اتّحاد الكتّاب وإلى أن يُعترف بكتاباتهم.

بعد فترة عزيز الحبابي انتُخِبتُ في المؤتمر رئيساً لاتّحاد كتّاب المغرب، وكان قد أصبح آنذاك خاصاً بالمغرب [الأقصى]. وقد اتّسمتْ تلك المرحلةُ بالانفتاح أكثر على الشباب، كما أصبحتْ للاتّحاد هياكلُه المختلفة في كافّة المدن. غير أنّه لا يمكنني أن أقيّم تسع سنوات من العمل المتواصل، وإنّما سأترك ذلك للتاريخ. وكل ما يُمْكنني قولُه في هذا الصدد هو أنّ هذه التجربة كانت في الحقيقة عملاً مضنياً، ولكنه كان عملاً مهمّاً وأساسيّاً أيضاً. وأهمّ ما كان فيها هو الإجماع على أن يكون اتّحادُ كتّاب المغرب مستقلاً، فلا تكون للحكومة أو أيّة جهةٍ رسميّةٍ سلطةٌ عليه، رغم وسائله الضعيفة، ورغم مقاومة الحكومة له في ذلك الوقت مقاومةً عنيفة. وقد حاولتُ أن أجعل من الاتّحاد عائلةً للمثقفين والأدباءِ، ولم تكن الانتماءات السياسيَّة ولا الانتماءات الاجتماعيَّة تؤثِّر فيه. وهو ما سبَّب لي بعضَ المعاناة: فالجهات الرسميَّة جميعُها كانت ضدّي بالأخصّ، وضدّ وجودي على رأس اتّحاد كتّاب المغرب بالتحديد، وبَذَلتْ جهوداً كبيرة لإقصائي منه، ولكنّني صمدتُ تسع سنوات. والواقع أنّ الإخوان الذين كانوا يتحمّلون معي المسؤوليَّة في المكتب المركزيّ، أو أولئك الذين كانوا يشتغلون في الفروع في مختلف المدن، كانوا يَسْندونني ويقومون بعمل جادّ في الاتحاد على قدر المستطاع، لأنّ وسائلنا الماديَّة قليلة: فنحن لم نستطع أن ننشر منشورات، ولا أن نقوم بتظاهرات كبرى، ولا أن نَعْقد مؤتمراً لاتّحاد الأدباء والكتّاب العرب في المغرب. والحكومة المغربيَّة لم تكن لتساعدنا على ذلك لأنّنا كنّا على طرف النقيض معها. وهذا أثّر في عملنا وجعله محتشماً، لا بهرجة فيه ولا ضجيج. إلاّ أنّه كان عملاً صامداً وعملاً دؤوباً. وأتمنى على الإخوان الذين يسيّرون الاتّحادَ اليومَ أن يكونوا في مستوى التسيير، وأن يَعْملوا على تنمية العمل الجماعيّ في الميدان الإبداعيّ، وعلى توحيد الكتّاب حول أهداف وطنيَّة وقوميَّة محدّدة.

*** مسالة الاستقلاليَّة في اتّحاد كتّاب المغرب على قدر من الالتباس. فلئن كان اتحادُ الكتّاب مستقلاً عن نظام البلاد، فإنّه لا يُخفي ارتباطه وتبعيته للأحزاب الوطنيَّة، التي تنازعتْه حتى بات في العديد من المراحل فرعاً من فروع حزب من الأحزاب. وفي هذا الإطار نتساءل عن سرّ تراجع حزب الاستقلال، في ظلّ صراع القوى السياسيَّة داخل هياكل الاتحاد، عن مباشرة تسيير دفّة الاتّحاد وانسحابه منه، دون أن يفكّر في خلق بديلٍ يعبِّر عن قناعاته الثقافيَّة. فهل أدرك حزبُ الاستقلال، بذكاءٍ ثاقبٍ يَسْبق زمانَه، أنْ لا فائدة من المراهنة على الميدان الثقافيّ في صراعات الحزب من أجل اعتلاء سدة الحكم؟ أم أنّ الأمر كان يَخْضع لترتيبات أخرى؟**

ـ لقد كنّا ننظر إلى اتّحاد كتّاب المغرب على أنّه اتحادٌ للكتّاب لا ينتمي سياسيّاً إلى أيِّ حزبٍ من الأحزاب. ولذلك

أظهرتْ هيمنةُ حزبٍ واحدٍ على اتحاد كتاب المغرب فشلها، وهذا ما حدا بالبعض إلى تأسيس «رابطة الأدباء المغاربة»

كانت الفترة التي قضيتُها على رأس الاتّحاد فترةَ توحيدِ كل الأحزاب السياسيّة والفعاليّات الثقافيّة غير المنتمية إلى أيّ حزب من الأحزاب؛ فقد كان فيه الاستقلاليُّون والاتّحاديُّون وغير المنتمين. وفي هياكله التسييريّة كان اللامنتمون أكثر من الاستقلاليين والاتّحاديِّين. ولكنْ بعد هذه الفترة بدأ الاتحاد يتجه نحو الانتماء إلى حزب واحد. وهذا لم يكن لنا رأيٌ فيه، ولم نكن نتجه هذا الاتجاه، ولذلك ابتعدنا نسبياً عن الاتحاد. فقد وجد إخوانُنا في حزب الاستقلال أنّ التسيير بروح انتمائيّة مضرٌّ باتّحاد كتّاب المغرب، ولذلك عَزَفوا بأنفسهم عن الانتماء إليه، فتركْنا التجربة تسير، وقد بدأتْ فيما بعد تكشف عن عيوبها: فالاتحاد لم يعد له النشاطُ الذي كان عليه، كما أنّ الكثير من فروعه أصبحتْ متمرِّدةً على المركز، إضافةً إلى أنّ المؤتمرات تُعقد بصفة شكلية؛ ولذلك أضحى الاتّحاد لا يستطيع أن يجمع حوله كلَّ المبدعين والكتّاب. وإجمالاً، يمكننا القول إنّ الاتّحاد لم تعد له تلك المكانةُ التي كانت له في الستينيّات. ولهذا أعتقد أنّ هيمنةَ حزبٍ واحدٍ على اتّحاد كتاب المغرب تجربةٌ أظهرتْ فشلها. وهو ما حدا ببعض الكتاب والأدباء إلى تأسيس منظمة ثقافيّة جديدة أطلقوا عليها اسم «رابطة الأدباء المغاربة» وبدأتْ نشاطَها منذ مدّة قريبة. والذي أرجوه هو أن تبتعد هذه «الرابطة» كلَّ البعد عن الانتماء السياسيّ. ومع أنّني لا أدين الانتماءَ السياسيَّ للمثقفِّين والأدباء، فإنّني أدين انتماءَ مؤسسةٍ ثقافيّةٍ إلى حزبٍ معيّن.

*** المبادرة التي أطلقتْها مجموعةٌ من الأدباء والكتّاب المغاربة، وعبّروا عنها في شكل «رابطة للأدباء المغاربة»، جاءت في ظلّ تراجُعِ دورِ الاتحاد، وفي إطار تحوُّلٍ عميقٍ في بنيات المجتمع أدّى إلى تراجع اهتمام المواطن بالثقافة، وترافَقَ ذلك مع غياب التشجيع الكافي للفعل الثقافيّ، وهشاشةِ البنية الثقافيّة، وتنامي محاولات تمييع الثقافة واحتواء الكتّاب، وتهميشِ دور الثقافة الجادّة لصالح ثقافة استهلاكيّة تشجّعها الدولةُ وتهيّئ لها أسبابَ الذيوع والانتشار.**

في ظل هذه العوامل التي ذكرنا، ألا ترون أنّنا بحاجة إلى تجميع القوى الثقافيّة في البلاد من أجل مواجهة التردّي الثقافيّ، داخل منظمة ثقافيّة عريضة كـ «اتحاد كتّاب المغرب»، وإعادةِ بنائها ديموقراطيّاً، وجعلِها أداةً للتدخل نقدياً من أجل المساهمة في بناء البلاد وترسيخِ مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان... بدلاً من البحث عن خلق منظمةٍ ثقافيّةٍ جديدةٍ لن تزيد الوضعَ الثقافيَّ في المغرب إلاّ ضعفاً وتمزّقاً؟

ـ الحكم على «الرابطة» لا يستقيم إلاّ بعد أن يمرَّ عليها وقتٌ كافٍ. ورغم ذلك، فإنّني أنصح المشْرفين على «الرابطة» بأن لا يَسْلكوا مسلكَ «اتحاد كتّاب المغرب» وأن لا يجعلوا من «رابطة الأدباء المغاربة» فرعاً ثانياً من الاتحاد الاشتراكيّ. يجب أن تكون الرابطةُ لجميع الأدباء وجميع المثقفين، وليس من حرجٍ في أن يكون على رأسها مثقفٌ من الاتحاد الاشتراكيّ أو غيره، بل المهم أن تكون الرابطة مستقلّة عن التوجه الحزبيّ وألاّ تكون منحازةً ضد المثقفين والأدباء الذين لا يريدون أن ينحازوا إلى أيّ حزب كيفما كان لونُه السياسيّ. فنجاح الرابطة مرتبط بهذا الشرط، وإذا تخلّت عنه كان مصيرُها مثلَ مصير اتّحاد كتّاب المغرب.

*** وهل تعتقدون أنّ الشروط الثقافيّة الراهنة في المغرب تسمح ببروز هذا الفصيل الثقافيّ؟**

ـ ولِمَ لا؟ فالشروط متوافرة أكثر من السابق. وذلك أنّ النخبة المثقفة والمتعلّمة كبيرة جداً في المغرب، وبإمكانها أن تعمل في الحقليْن معاً: في حقل الاتّحاد وفي حقل الرابطة. والتنافس طبيعي جدّاً في الميدان الثقافيّ. وأعتقد أنّ الرابطة ستنجح إنْ هي تخلّت عن الطابع الانتمائيّ.

*** ألا ترون أنّ التجمُّعات الثقافيّة الصغرى والمتخصّصة أكثرُ فاعليةً ونشاطاً وحضوراً من التجمُّعات الثقافيّة الكبرى؟**

ـ لا ضرر من هذه التجمُّعات الثقافيّة الصغرى مثل «بيت الشعر» و«بيت الرواية» و«نادي القصة»، ولكنّها يجب أن تعمل كلها كروافد لاتّحاد كتّاب المغرب، تصبّ فيه كلُّ جهودها: تعمل في إطار عملها التخصُّصي، شريطةَ أن تنتمي إلى اتّحاد كتّاب المغرب. ولكنْ لمّا كان الاتحادُ، مع كامل الأسف، قد تخلّى عن مسؤوليته، فقد تحوّلتْ هذه التّجمُّعات إلى التعبير عن رغبة الأبناء في الفرار من سطوة الأب. وهذه هي مشكلة اتّحاد كتّاب المغرب اليوم.

على اتحاد الكتّاب العرب أن يجدِّد نفسه، ويحرِّر ذاته من سيطرة الحكومات ووصايا الأنظمة

*** كنتم لفترة أميناً مساعداً لاتّحاد الكتّاب والأدباء العرب. وقد مرّت تجربة طويلة على إنشاء هذه المؤسسة الثقافيّة القوميّة. فكيف تَنْظرون اليومَ إليها؟**

ـ لقد طال عهدي باتّحاد الكتّاب والأدباء العرب. وما يمكنني أن أقوله عنه هو أنّه حَدَثَ له تقريباً ما حَدَثَ لاتّحاد كتّاب المغرب، وما حَدَثَ لكثيرٍ من اتّحادات الكتّاب في العالم العربيّ. فقد تنازعتْه دولٌ وأنظمةٌ، فقلّ نشاطُه وأصبح محدود العطاء، بل بات مشلولاً، في وقت كان يعوَّل عليه كثيراً في إحداث انقلابٍ في الثقافة العربيّة وفي تجسيد وحدةٍ عربيّةٍ حقيقيّةٍ على مستوى الثقافة. والمؤتمرات التي عَقَدها كانت مؤتمراتٍ شكليّة، بل يمكن القول إنّها كانت مؤتمراتٍ على الطريقة العربيّة؛ فلا شيء يحدث فيها سوى إلقاءِ بعض البحوث وتنظيم أمسياتٍ شعريّةٍ. وعندما تَنْتقد هذا السلوكَ يقال لَكَ: ألا يكفي أنّنا نلتقي ونعقد صلاتٍ فيما بيننا؟ وهذا، في اعتقادي، تفكير خاطئٌ. فإذا أردنا أن نلتقي لمجرّد إقامة علاقات خاصّة، فلا داعي لعقد المؤتمرات وصرفِ الأموال الطائلة عليها دون هدفٍ محدّدٍ يُرجى منها.

إنّ كل ما يمكن أن يفعله الاتّحادُ اليوم هو أن يجدِّد نفسه، ويحرِّر ذاته من سيطرة الحكومات ووصايا الأنظمة، وأن يصير اتّحاداً حقيقيّاً للأدباء العرب ولكل المثقفّين العرب من المحيط إلى الخليج. وليكنْ آنذاك موقعُه في مصر أو سوريا أو الأردن أو السعودية؛ فليس هذا هو الإشكال. فمادام يحتفظ باستقلاله فهو ملك لكلّ المثقفين العرب باختلاف انتماءاتهم القُطْريّة... علماً أنّ الاتحاد لم يحتفظ قطُّ منذ نشأته باستقلاليته. وهذا ما جعلني شخصيّاً أنفر من مسؤوليّتي كأمينٍ عامٍّ مساعدٍ فيه. ولكنْ أعود فأقول إنّ هذا هو ما أنتجته الوضعيّةُ العربيّةُ، ولن تستقيم حالُنا ولا حالُ مؤسساتنا إلاّ بتغيير هذه الوضعيّة وإنتاجِ وضعيّةٍ جديدة يتولّد عنها تفكيرٌ متطوّرٌ وثوريٌّ يُخرج شعوبَنا العربيّة من عنق الزجاجة.

الثقافة العربيّة في إطار العولمة وحوار الحضارات

*** باعتباركم واحداً من المفكّرين العرب الذين اشتغلوا بالشأن السياسيّ العربيّ، كيف ترون إلى الوضع العربيّ الراهن؟**

ـ أعتقد أنّ المستقبل العربيّ بخير. فالبلاد العربيّة ليست الآن أسوأ مما كانت عليه في الماضي، رغم العنف الذي حصل في العراق والحصار القاتل واللامشروع المفروض على الشعب العراقيّ المناضل وعلى السودان وليبيا (ولو أنّ هذه الأخيرة حلّت المشكلة ببعض التنازلات). وأظنّ أن الوطن العربيّ يعيش اليوم مرحلةَ مخاضٍ عسيرةً. فنحن إنْ نظرنا إلى البلاد العربيّة في أشكال نُظُم الحكم التي تسود فيها وَجَدنا الحالةَ صعبةً والظروفَ قاسيةً. ولكنّ الشعوب التي خَلقت الثوراتِ العسكريّةَ والسياسيّةَ في البلاد العربيّة كفيلةٌ بأن تصحِّح الأوضاع وتَقْلب الموازين. غير أنّ الشيء الذي يزعجني كثيراً هو تخلّي المثقفين العرب عن دورهم الكامل ودورهم الرائد الذي قاموا به في كثيرٍ من الفترات الماضية. وهذا التخلّي له عدّة أسباب، وأقواها احتواءُ نُظُمِ الحكم للكثير من المثقفين الذين أصبحوا يبحثون الآن عن معاشهم أكثر من بحثهم عن خلقِ مجالاتٍ ثوريةٍ ومجالاتٍ متحرّكةٍ لتغيير الأوضاع في العالم العربيّ. وفترة التخلّي هاته أعتبرُها فترةً عارضةً. وأرى أنّ كثيراً ممّن كانوا شباباً قبل أربعين سنة أصبحوا اليوم شيوخاً، فلم يعودوا قادرين على القيام بعملٍ من هذا القبيل. لكنّ البلاد العربيّة ليست عقيمة أو عاجزةً عن إنتاج شبابٍ يستطيعون أن يعيدوا فورات الشباب التي عرفتها البلادُ العربيّةُ في النصف الأول من القرن العشرين وخصوصاً في الثلاثينيّات والأربعينيّات وبداية الخمسينيّات. لا بدّ أن يكون هناك شبابٌ جددٌ بعقليّة جديدة وبفكر جديد وخلاّق لإحداث ثورةٍ فكريّة تطوُّريّة وتنويريّة تستطيع أن تقلب الموازين في البلاد العربيّة. ولهذا أنا لست يائساً، وكلُّ المعاناة التي تعانيها الشعوبُ العربيّة عارضةٌ لا بدّ من أن تتكشّف عن شيء جديد. فحتى الأفكار الثوريّة التي كانت تَرُوج في تلك الفترة أصبحتْ متجاوَزَةً، لأنّ العالم قد تغيّر وتطوّر، ولا يمكن أن يبقى الفكر العربيُّ جامداً عند الأفكار التي كانت تتردّدُ في الثلاثينيّات والأربعينيّات.

*** هذه الوضعيّة الجديدة التي تحدّثتم عنها تتّسم بميسم الانتقال الديموقراطيّ. كيف ترون إلى هذه التجربة وإلى مستقبلها؟ ألا يمكن أن نُصبح يوماً فنُفاجا بخيبة أملٍ مروّعة في تجربة الانتقال الديموقراطيّ، كما كانت خيباتُ أملنا في تحقيق الاستقلال الشامل لأوطاننا العربيّة وبناءِ دعائم الدولة**

كثير من المثقّفين العرب يبحثون عن معاشهم أكثر من بحثهم عن خلق مجالات لتغيير الأوضاع العربية

العصريّة وتحقيقِ الوحدة العربيّة والتعاونِ العربيّ - العربيّ...؟

- تلك هي مسؤوليّة المثقّفين الذين قلتُ إنّهم قد تخلّفوا عنها. فمسؤوليّة المثقّف لا تقف عند إبداع الأفكار والنظريّات التجريديّة لتطوير الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة في العالم العربيّ، بل إنّ مسؤوليّتهم هي في أن يخوضوا معركة الديموقراطيّة. وما دامت البلاد العربيّة محكومةً بهذه الأوضاع التي نعرفها جميعاً فلا بُدّ للمثقّفين الجدد أن يأتوا بأفكار جديدة، ولا بدّ أن يغيّروا من أوضاع الحكم الاستبداديّ الذي يسيطر على أغلب البلاد العربيّة. وما دامت البلاد العربيّة لم تعترف إلى الآن بالديموقراطيّة وسيلةً أولى ووحيدةً للحكم، فإنّ نجاح التجربة سيكون مشكوكاً في نسبته. وليس معنى ذلك هو اليأس، وإنّما معناه تأخيرُ النجاح إلى مدى أطول ممّا طال.

*** لكنْ كيف يمكننا مواجهةُ كل هذه التحدّيات واستدراكُ كلّ ما فات في إطار زمن العولمة الذي بدأ يكتسحنا ويَفْرض علينا شروطاً جديدة؟**

- صحيح أنّ العولمة تفرض علينا توجهاتٍ مختلفة، وتُسانِدُ إلى حدٍّ كبيرٍ الأوضاعَ السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة القائمة. ولكنّ هذه هي معركتنا. فإذا نحن لم نناضلْ ضد العولمة الفاسدة، ولم نناضلْ ضد الأوضاع الفاسدة في العالم العربيّ، فكيف يمكننا أن ننجح في بناء المستقبل؟ العولمة هي إحدى الوسائل التي تجعلنا نناضل أكثر، وتَدْفع بنا إلى حماسٍ أكبر حتى نفسِّر العولمة التي نريدها لا العولمةَ التي تُراد لنا. لا بدّ من أن نقوم بعمليّةِ تحويلِ اتّجاهِ العولمة إلى ما يفيد حاضرَنا ومستقبلَنا. وهذه هي معركة المثقفين مرّةً أخرى، ومهامُّ الثقافة والفكر العربيّيْن هي الدفعُ بالمثقفين إلى النضال المرير لبناء مستقبل الأجيال القادمة. فكلّ مثقف عليه أن يفكّر في المستقبل لا في الحاضر، لأنّ الحاضر يموت يومياً. لا بدّ من التفكير في المستقبل، رغم تنمّر نُظُم الحكم في العالم العربيّ، ورغم سطوة نظام العولمة، ورغم السند الأجنبيّ لأنظمتنا العربيّة، ورغم استشراء داء «إسرائيل» في جسم الوطن العربيّ، ورغم استسلام الحكّام العرب للسياسة الصهيونيّة والتحالف معها.

*** في إطار الانشغال بالمستقبل العربيّ يجد المثقّف العربيُّ نفسَه أمام مشكلتيْن: مشكلة إعادة بناء الذات، ومشكلة أصبحتْ تَفْرض نفسها عليه والمتعلّقة بمسألة «حوار الحضارات». فكيف يمكن للمثقف العربيّ أن يُعدّ الذاتَ لمواجهة هذا الحوار مع الآخر الذي يشاركه حلمَ إنجاز مستقبلٍ حضاريٍّ مشترك؟ وكيف يمكن للمثقف العربيّ أن يضع ثقافةً عربيةً تشارك في بناء حضارة عربيّة ذاتِ أبعادٍ إنسانيّةٍ في ظلّ الشروط والإرغامات التي تحدّثتُم عنها سابقاً؟**

- الثقافة هي التي تخلق الوسائل، والمثقفُ هو الذي يخلق الإمكانيات، واجتماعُ المثقفين هو الذي يجيب على هذا السؤال: كيف نفعل؟. لستُ أنا وحدي الذي يمكنه أن يجيب، بل المثقّفون الفاعلون الموجودون في ميدان العمل هم الذين يجيبون على هذا السؤال. وهو سؤال كبير جداً يرتبط بالوضعيّة الحاليّة من جهة، وبالمثبِّطات والإكراهات والظروف التي تزداد صعوبةً يوماً بعد يوم من جهة ثانية. فهو مطالَبٌ بأن يتجرّأ على هذه الوضعيّات ويَعْمل على تغييرها، فلا يجترّ الأفكار، بل يبني على الأرض لا في الخيال؛ وهذا هو الشيء الذي نرجوه من المثقفين الجدد. بالطبع سيقول المثقّفون إنهم عانوا كثيراً نُظُمَ الحكم منذ ما بعد الحرب العالميّة الثانية وحتى الآن: فمنهم مَنْ سُجن، أو فَرَضَتْ عليه الظروفُ أن يغادر وطنه؛ ومنهم مَنْ عانى حتى في خبزه اليوميّ. لكنّ قدر المثقفين هو أن يظلوا يناضلون دائماً. وأعتقد أنّ الطريق إلى وضعية جديدة بدأتْ ملامحُها تلوح في العديد من البلاد العربيّة بعد تنامي خطاب حقوق الإنسان والحريّات العامّة في المحافل الرسميّة؛ ورغم ما يكتنف هذا الخطابَ من زيْف وحيلٍ سياسيّة، فإنّ ذلك سيساهم في تأصيل مبادئ الحريّة والكرامة الإنسانيّة في البلاد العربيّة. ولا يمكن لهذه الأفكار أن تنغرس في الوجدان العربيّ بدون نضال المثقفين؛ فهم المعنيُّون بالحريّات العامّة أكثر من غيرهم.

أعود لأؤكّد أنّ الوضع سيتغيّر بالرغم من كل صور القتامة في الوضع العربيّ الراهن. فليست هناك وضعيّة دائمة إلى الأبد، ولا يدوم أيُّ نظام حكم مهما طال، وليست هناك بلاد عربيّة جامدة... إلا تلك التي يكون مثقّفوها جامدين.

*** وضعيّة الثقافة العربيّة في ظلّ شروط الحوار الثقافيّ العالميّ تبدو مرتبكةً. فهي لم تتأهّلْ بعدُ لإنجاز هذا الحوار نظراً لانشغالاتها الذاتيّة التي فرضتها طيلة العقود السابقة الأوضاعُ السياسيّةُ العربيّةُ المازومةُ، والتي تفرضها اليومَ شروطُ العنف السياسيّ الذي تنامى في العقد الأخير من القرن الحاليّ. فكيف نؤسِّس لحوارٍ ثقافيٍ عربيٍّ ـ عالميٍّ في ظل هذه الوضعية التي تعيشها الثقافةُ العربيّة؟**

ـ الثقافة العربيّة بطبيعتِها التاريخيّة وغناها الحضاريّ معنيّةٌ قبل غيرها من الثقافات الإنسانيّة الأخرى بحوار الثقافات. ولكنْ لا بدّ للمثقفين العرب أن يطوّروا الحوار الثقافيّ العربيّ الداخلي أولاً، ولا بد أن يَعْقدوا صلةً بالثقافات الأخرى وبمثقفين خارج البلاد العربيّة؛ فلا يتبجّحون بأنّ ثقافتهم هي أغنى ثقافة في العالم، وأنّ المثقفين العرب هم أعظم المثقفين في العالم!

أما عن النقطة الثانية من سؤالك، فإنّني أعتقد أنّ كثيراً ممّا يحدث في البلاد العربيّة مصطنع أكثر منه حقيقيّ. فتحوُّل المدّ الإسلاميّ إلى العنف ناتجٌ بالضرورة من انعدام الديموقراطية وإقفالِ بابِ الحوار. ولا يعنينا هنا مَنْ هو المسؤول، وإنْ كان المسؤولُ في اعتقادي هم الجميع: نُظُم الحكم، والمؤسسات، والجمعيّات، والأحزاب، والصحافة... إلخ. فلو أنّ البلاد العربية فتحتْ صدرها للفكر الحرّ الديموقراطيّ وللتعبير بالكلمة بدلاً من إشهار المسدَّس لتلافيْنا كلَّ هذه الأخطاء. ثم إنّ ما حدث في كثير من البلاد العربيّة ناتج مباشرةً من تدخل أولئك الذين لا يعنيهم أمرُ الديموقراطيّة ولا أمرُ الحكم. فتدخُّلُ الجيش في تسيير شؤون العديد من البلاد العربيّة أثّر بشكلٍ كبيرٍ في مستقبل الشعوب العربيّة وزَرَعَ بذرةَ العنف في نفس كل مواطن عربيّ. فالعنف لا يولِّد إلاّ العنف؛ إنها حتميّة تاريخيّة كان لا بدّ منها.

إنّ كل هذه العوامل خلقتْ جوّاً مضطرباً، وبعثت الخوف الذي يقاوم ذاتَه من خلال إيذاء الآخر. فالأجيال السابقة تعاملتْ مع الفكر تعاملاً ديكتاتورياً، وتعاملتْ مع الحريّات العامّة ومع الديموقراطية تعاملاً سيئاً. ولكنْ ليس من العدالة أن تجني أجيالُ الحاضر والمستقبل ما اقترفه السابقون من أخطاء. وهكذا، يجب أن نؤسِّس لعلاقةٍ جديدةٍ تقوم على مبدإ الحريّة والاختلاف والإيمان بأنّ الحقيقة لا يملكها أحدٌ بين يديه، وأنّ التعبير عنها أمرٌ متاح لكلّ الناس، وأنّ العمل الديموقراطيّ المؤسَّس على القانون هو الإمكانيّة الوحيدة المتاحة لنا للخروج من المأزق. على كل حال، أملُنا كبيرٌ في مثقفي المستقبل الذين يمكن أن تكون لهم الشجاعةُ والقدرةُ على التخلُّص من هذه الرواسب ليُشرعوا أبوابَ عهدٍ جديدٍ يبني مفاهيمَه وأفكارَه على أسس حريّةِ الخطاب ونسبيةِ الأفكار والاعتقادِ بمبدإ تداولِ السُّلط. فالحياة لا يمكنها أن تستمرّ بالرأي الواحد، ومنعُ الرأي الآخر يؤدّي إلى الكره والحقد والعنف.

تدخُّلُ الجيش في تسيير شؤون العديد من البلاد العربيّة زَرَعَ بذرةَ العنف في نفس كل مواطن عربيّ

*** لا يمكننا الحديثُ عن التنمية الشاملة في الوطن العربيّ دون ربطه بسياق التطوُّر الإعلاميّ والمعلوماتيّ. فلا أحد يجادل في أنّ الدول العربيّة في معظمها قد انفتحتْ على هذا التطوُّر الإعلاميّ. لكنّ المشكلة قائمة في طريقة استثمار هذا المنجز الحضاريّ الهامّ في مسيرة بناء مستقبل البلاد العربيّة؛ فقد بدأتْ تظهر في الأفق سلبياتٌ عديدةٌ في تعاملنا مع وسائل الاتصال الإعلاميّة والمعلوماتيّة، أذكر منها: الانتشارَ المهول لثقافة الاستهلاك، وتوظيفَ المنجزات المعلوماتيّة في أغراض غير تنموية. أفلا ترون أنّنا بتنا في حاجةٍ اليومَ إلى ترشيد علاقتنا بهذا المنجز الإعلاميّ والمعلوماتيّ المتطوّر؟ ثم ألا يمكن أن تؤثّر هذه الأداةُ الحضاريّة المتطوِّرة تاثيراً سلبيّاً في ثقافة الجيل الجديد؟**

ـ التطوُّر التكنولوجيّ يَفْرض نفسَه بعنفٍ وإصرارٍ كبيريْن. ولهذا، كان لا بدّ للمثقَّفِ العربيّ من أن يعالج مشاكله وقضاياه انطلاقاً منه. ولكنْ حتى يتأهل لهذا العمل تأهُّلاً كاملاً، لا بدّ أن تَدْخل هذه الوسائلُ الإعلاميّةُ والمعلوماتيّةُ في البرامج المدرسيّة والجامعيّة. ففي العالم العربيّ يجب أن تصير هذه المنجَزاتُ الإعلاميّةُ الوسيلةَ الأساسيّة للتعليم، ولاسيّما في الجامعات والمعاهد العليا. إنّ ثورة معلوماتيّة وإعلاميّة يجب أن تَحدث في وطننا العربيّ تشارك فيها الحكوماتُ ومؤسساتُها والفاعلون في المجتمعات المدنيّة العربيّة من أجل تغيير أنظمة التعليم فيها. وبمثل هذا العمل يمكننا الاستفادةُ من هذا التطوُّر التكنولوجيّ، كما أنّه بإمكاننا آنذاك ترشيدُ علاقتنا به بشكلٍ تلقائيّ.

الدار البيضاء